



«المالية» قدرت انخفاضه إلى 5 مليارات دينار بعد احتساب أرباح الجهات المستقلة البالغة 1.7 مليار دينار

# 6,8 مليارات دينار عجزاً متوقعاً في موازنة 2024/2023

- 19,45 مليار دينار إجمالي الإيرادات.. و26,27 ملياراً مصروفات العام المقبل
- 2,28 مليار دينار إيرادات غير نفطية بارتفاع 9,9% على أساس سنوي.. قد تزيد إلى 4 مليارات
- 14,9 مليار دينار للصرف على المرتبات وما في حكمها بارتفاع 13,3% وبحوالي 1,7 مليار
- الموازنة غير اعتيادية.. محملة بمصروفات واستحقاقات منها 1,06 مليار دينار لـ «النفط» و«الكهرباء»
- إصلاحات لترشيد المصروفات لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية والنحوط أمام أي أمر طارئ

### أبرز الزيادات في المصروفات 24/23

القطاع	الزيادة عن 2023	الزيادة عن 2022
المصروفات العامة	1,382.1	1,382.1
المصروفات التشغيلية	1,382.1	1,382.1
المصروفات الاستثمارية	1,382.1	1,382.1
المصروفات المالية	1,382.1	1,382.1
المصروفات الاجتماعية	1,382.1	1,382.1
المصروفات الأخرى	1,382.1	1,382.1

### البيانات الرئيسية لموازنة دولة الكويت للسنة المالية 24/23

مشروع قانون | معتمد من قبل مجلس الوزراء، وتم إحالة مشروع القانون إلى مجلس الأمة

مؤشراً	موازنة 2024 مارس 31	موازنة 2023 مارس 31	% الفرق
الإيرادات النفطية	17,168.8	21,321.5	(19.5%)
الإيرادات غير النفطية	2,283.7	2,077.6	9.9%
جملة الإيرادات	19,452.5	23,399.1	(16.9%)
المصروفات والالتزامات			
المرتبات وما في حكمها	(14,902.9)	(13,148.0)	13.3%
الدعومات	(5,926.9)	(4,415.8)	34.2%
المصروفات الرأسمالية	(2,492.3)	(2,937.5)	(15.2%)
باقي المصروفات	(2,956.4)	(3,021.7)	(2.2%)
إجمالي المصروفات	(26,278.5)	(23,523.0)	11.7%
العجز أو الفائض	(6,826.0)	(123.9)	
أرباح الجهات المستقلة المتوقعة*	1,773.0	1,353.5	
بعد احتساب أرباح الجهات المستقلة المتوقعة*	(5,053.0)	1,229.6	

أسس التقديرات: 70 دولار / سعر البرميل / حجم الإنتاج: 2,676 مليون برميل / يوم / سعر التعامل: 92 دولار / تكاليف الإنتاج: +22.6%

كشفت وزارة المالية عن ملامح مشروع موازنة العام المالي المقبل 2023/2024 والتي تضمنت مصروفات متوقعة بـ 26,3 مليار دينار، بالإضافة إلى إيرادات مقدرة عند 19,5 مليار دينار ليصل العجز المتوقع إلى 6,8 مليارات دينار، ولينخفض العجز إلى 5 مليارات دينار بعد احتساب أرباح الجهات المستقلة المتوقعة البالغة 1,77 مليار دينار، فيما حددت سعر برميل النفط عند 70 دولاراً، بينما يبلغ سعر التعادل قبل احتساب أرباح الجهات المستقلة 92,9 دولاراً للبرميل. وفي بيان وزارة «المالية» قالت إنه «على الرغم من ارتفاع المصروفات بسبب بنود معظمها غير متكررة، إلا أن من أبرز المؤشرات الإيجابية في الموازنة القادمة هي الارتفاع في مساهمة الإيرادات غير النفطية بعد شمولها للإيرادات الناتجة عن أرباح الجهات المستقلة إلى 19% لأول مرة، وذلك نتيجة لقرارات تم اتخاذها لتحسين إيرادات الدولة وتعظيم مدخراتها».

وأوضحت الوزارة أن موازنة السنة المالية القادمة غير اعتيادية كونها محملة بمصروفات غير متكررة واستحقاقات متراكمة منذ سنوات سابقة ومنها مبلغ 1,06 مليار دينار فقط لوازرة النفط ووزارة الكهرباء والماء، بالإضافة إلى 481 مليون دينار لتغطية البديل النقدي لرصيد بيع الإجازات للعاملين في القطاع العام.

وأكدت الوزارة حرصها أيضاً على تحميل الميزانية إصلاحات مالية هيكلية منها احتساب أرباح الجهات المستقلة في الموازنة، إذ إن الدولة تتبع خطة محكمة لزيادة الإيرادات غير النفطية بشكل تدريجي على مدى السنوات القادمة، بالإضافة إلى إصلاحات لتقنين وترشيد المصروفات والتي ستدخل حيز التنفيذ تدريجياً لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية والنحوط أمام أي أمر طارئ.

ونكرت أن من أبرز عناصر الزيادة في المصروفات هي سداد مستحقات متراكمة لوزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء تبلغ 745 مليون دينار ووزارة النفط تبلغ 319 مليوناً، بالإضافة إلى تكلفة الارتفاع المتوقع في الكميات المستهلكة من الوقود لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، وارتفاع أسعار النفط والوقود للاستهلاك والتوزيع المحلي، وكذلك تغطية تكاليف المناطق السكنية (مدينة المطلاع - جنوب عبدالله المبارك - جنوب خيطان) والبنية التحتية والمرافق العامة لمشروع جنوب مدينة سعد العبدالله السكني، و8,586 مليون دينار لتقدير 21815 وظيفة للتعيينات الجديدة.

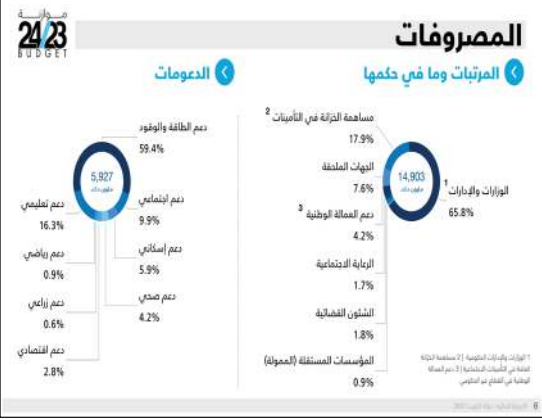
ونكرت أنها وضعت توقعات محافظة للإيرادات النفطية، حيث إن معدل سعر البرميل في الموازنة 70 دولاراً، وهو معدل محافظ وأقل بمقدار 10 دولارات مقارنة بموازنة السنة المالية الحالية وأقل بحوالي 15 دولاراً من السعر الحالي في السوق العالمي.

## 2,49 مليار دينار مصروفات رأسمالية

سجلت المصروفات الرأسمالية في موازنة العام المقبل 9% من إجمالي المصروفات بما قيمته 2,49 مليار دينار، وبالمقارنة على أساس سنوي فقد تراجعت قيمتها المقدره 15,2% بما قيمته 445,2 مليون دينار قياساً إلى 2,93 مليار دينار في مشروع ميزانية العام المالي الحالي.

## 45 مليار دينار.. إجمالي العجزات

ارتفع إجمالي العجز المحقق فعلياً والمقدر من العام المالي 2014/2015 وحتى نهاية العام المقبل إلى 45,3 مليار دينار مدفوعاً بتحقيق الموازنة العامة عجزاً خلال العام المقبل بمقدار 6,8 مليارات دينار، أما بعد احتساب إيرادات غير نفطية إضافية نتيجة احتساب أرباح الجهات المستقلة فيترجع العجز إلى 5 مليارات دينار، فتتخفف العجزات التراكمية إلى مستوى 43,5 مليار دينار.



## 5,9 مليارات دينار «الدعومات» بارتفاع 34,2% وبحوالي 1,5 مليار

من الدعم لـ «الطاقة والوقود» بنحو 3,52 مليارات دينار

349,6 مليون دينار دعم إسكاني.. و625,9 مليوناً لـ «العمالة»

140 مليون دينار لزيادة الطلبة المبتعثين.. و122,4 مليوناً للأدوية

بعد احتساب أرباح الجهات المستقلة المتوقعة إلى 19%: 26,2 ملياراً.. مصروفات

وفيما بلغ إجمالي مصروفات العام المالي المقبل 2023/2024 نحو 26,27 مليار دينار استحوذت المرتبات والدعومات على 80% من الإنفاق، والمصروفات الرأسمالية على 9% و11% لباقي المصروفات، وتفصيلاً، فقد بلغت قيمة المرتبات وما في حكمها في مشروع موازنة العام المالي المقبل 14,9 مليار دينار بزيادة نسبتها 13,3% بما قيمته 1,75 مليار دينار قياساً إلى 1,314 مليار دينار مرتبات مقدرة عن العام المالي الحالي.

وجاءت أبرز الزيادات في الباب الأول من 3 جوانب رئيسية كالتالي:

1- تعويضات العاملين: ارتفعت 586,8 مليون دينار لتقدير 21815 وظيفة للتعيينات الجديدة وزيادة الحتمية بالباب الأول.

2- بدل الإجازات: إذ حملت الميزانية بـ 481,8 مليون دينار نتيجة قرار البديل النقدي لرصيد بيع الإجازات.

3- تسويات الباب الأول: بلغت قيمتها 325,4 مليون دينار نظير تسويات الباب الأول في كل من وزارتي الدفاع والداخلية والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

دعم الطاقة والوقود: 3,52 مليار دينار، يليه الدعم التعليمي والذي استحوذ على 16,35% من إجمالي الإنفاق على الدعومات بواقع نحو 966 مليون دينار، ثم الدعم الاجتماعي الذي استحوذ على 9,9% من إجمالي الإنفاق على الدعومات بواقع 586,7 مليون دينار، فيما استحوذ الدعم الإسكاني على 5,9% من الإنفاق بما قيمته نحو 349,6 مليون دينار، فيما بلغت نسبة الدعم الصحي من إجمالي الدعومات 4,2% والدعم الاقتصادي 2,8%.

وتضمنت قائمة الزيادات في المصروفات بالموازنة العامة للدولة عن العام المالي المقبل 140 مليون دينار لصالح وزارة التعليم العالي مقابل زيادة مخصصات الطلبة المبتعثين، و122,4 مليون دينار لوزارة الصحة لتغطية تكاليف الأدوية، و68,5 مليون دينار للمؤسسة العامة للرعاية السكنية زيادة في بدل الإيجار لصور القرار الوزاري رقم 2021/29 الخاص بصرف المبالغ المستحقة للمواطنين عن حالات التبادل والتنازل التي تمت وزيادة تكلفة المرافق العامة والخدمات والبنية الأساسية، و35,1 مليون دينار لمواجهة الصرف على المشاريع الإنشائية المنقولة من وزارة الأشغال إلى الهيئة العامة للطرق والنقل البري مثل مشاريع هندسة الطرق وصيانة الطرق السريعة.

## تعادل 10 أضعاف المشاريع المرساة خلال العام الماضي والبالغة 2,8 مليار دولار

# «ميد»: 27,6 مليار دولار مشاريع كويتية بمرحلة تقديم العطاءات



جعلها رائدة بسوق المشاريع الإقليمية الأكثر تنافسية. وقد شهد المؤشر عموماً انقساماً حاداً بين مصري ومستوردي الطاقة، حيث يتمتع الجانب الأول بفوائض مالية وأخرى في الحساب الجاري، في حين يواجه الجانب الثاني على الدوام عجزاً تجارياً ومالياً مستمراً.

ويستمر التضخم المرتفع، مصحوباً بارتفاع أسعار الفائدة والوقود معاً، في تقويض الآفاق الاقتصادية بالمنطقة، ولحقت هذه العوامل ضغطاً على الأوضاع المالية للدول التي لديها تقييم عمالات عال بشكل مصطنع.

وعلى صعيد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أظهر المؤشر أن كلا من الجزائر والمغرب والأردن وتونس تكافح لتحقيق التعادل في المناخ الاقتصادي الحالي ولديها بطالة من خانتين، ويعتبر هذا الأمر مخيراً للسخرية في حالة الجزائر، التي هي من الدول المصدرة للطاقة، بينما توشك اليمن ولبنان على الخروج من المؤشر.

المتمدة وقطر والعراق، على فائض في الحساب الجاري من خانتين في عام 2023، بالإضافة إلى فائض مالي، كما تتمتع باقي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وهي سلطنة عمان والبحرين والعراق الذي يمثل مصدر طاقة في الخليج بفوائض جيدة في الحساب الجاري.

وتعتبر عمان في وضع أفضل بكثير بعدما تخلصت من عجزها، كما أن البلاد لديها أدنى معدل تضخم متوقع في أسعار المستهلك في المنطقة يبلغ 1,9% فقط، فيما لا تزال البحرين تعاني من عجز مالي مستمر وعبء ديون عالية.

وقالت المجلة إن المملكة العربية السعودية واصلت احتلال مركز الصدارة على أحدث مؤشرات النشاط الاقتصادي مع نهاية عام 2022 الصادر عن مجلة «ميد».

وأضافت أن الرياض تعزز ريادتها الاقتصادية مع دخولها عام 2023 في غمرة تنفيذ برنامج المشاريع العملاقة، حيث أن تكرارها لسنة أخرى وفيرة من عقود المشاريع التي تمت ترسيبها

توقعت مجلة «ميد» أن تحقق الكويت نمواً بنسبة 3,8% في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، لتحل بذلك في المركز الرابع خليجياً بعد السعودية بمعدل 4,3%، والإمارات وقطر في المركزين الثاني والثالث بواقع 3,9% لكل منهما، لكن الأساسيات العامة بالنسبة للاقتصاد الكويتي قوية، فيما يستمر نشاط المشروعات أيضاً في التحرك، وإن كان بوتيرة أبطأ من المعتاد.

وتوجد في البلاد مشاريع بقيمة 27,6 مليار دولار في مرحلة تقديم العطاءات، وهو رقم يقارب 10 أضعاف قيمة العقود التي أرسيت خلال عام 2022، حيث بلغت 2,8 مليار دولار، والتي انخفضت إلى أقل بكثير من متوسط 5,6 مليارات دولار للسنوات الخمس السابقة. وأشارت «ميد» إلى توقعات بان تحافظ الكويت جنباً إلى جنب مع الإمارات العربية

محمود عيسى